

مملكة البحرين

الدليل الإرشادي للاقتصاد الرقمي

مارس 2019

الإصدار 1.0



الجهاز الوطني للإيرادات

National Bureau for Revenue

المحتويات

1	مقدمة	3
1.1	الغرض من هذا الدليل الإرشادي	3
1.2	عن الجهاز الوطني للإيرادات	3
1.3	الإطار القانوني للقيمة المضافة في مملكة البحرين	3
2	القيمة المضافة	5
2.1	ما هي القيمة المضافة	5
2.2	آلية عمل القيمة المضافة	5
2.3	تطبيق القيمة المضافة في مملكة البحرين	6
2.3.1	التوريدات بالنسبة الأساسية 5%	7
2.3.2	التوريدات بنسبة 0%	7
2.3.3	التوريدات المعفاة من القيمة المضافة	7
3	تعريف الدول المطبقة	8
4	التجارة الإلكترونية: السلع	9
4.1	تطبيق القيمة المضافة على التجارة الإلكترونية للسلع	9
4.2	مكان التوريد	10
4.3	معاملة القيمة المضافة لمعاملات التجارة الإلكترونية للسلع	11
4.3.1	المورد شخص خاضع للقيمة المضافة	11
4.3.2	الموردين غير المقيمين	11
4.4	تاريخ استحقاق القيمة المضافة	13
4.5	توريد واحد وتوريدات متعددة	14
4.6	العروض الترويجية	14
4.7	السلع المودعة على سبيل الأمانة	15
4.8	السلع المرتجعة	15
5	التجارة الإلكترونية: استيراد السلع	17
5.1	تطبيق القيمة المضافة على استيراد السلع	17
5.2	الأشخاص غير المسجلين: التزامات مقدمي خدمات الشحن	17
5.3	الأشخاص الخاضعين للقيمة المضافة: الاحتفاظ بالمستندات لخصم مدخلات القيمة المضافة	17
5.4	إرجاع أو استرداد السلع	18
6	الخدمات الإلكترونية	19
6.1	تطبيق القيمة المضافة على الخدمات الإلكترونية	19
6.2	ملخص معاملة القيمة المضافة للخدمات الإلكترونية	19
6.3	تعريف الخدمات الإلكترونية	20
6.4	مكان التوريد، مكان الاستخدام الفعلي للخدمة والانتفاع بها	21
6.5	معاملة القيمة المضافة للخدمات الإلكترونية	23
6.6	خدمات التعليم عبر الإنترنت	25
6.7	تاريخ استحقاق القيمة المضافة	26
6.7.1	تاريخ استحقاق القيمة المضافة لتوريد الخدمات الإلكترونية لمرة واحدة	27
6.7.2	تاريخ استحقاق القيمة المضافة للتوريد المستمر للخدمات الإلكترونية	27

28.....	أحكام انتقالية	.6.7.3
28.....	توريد واحد وتوريدات متعددة	.6.8
30.....	التوريدات من خلال وكيل أو وسيط	.7
30.....	التوريدات من خلال وكيل	.7.1
30.....	الوكيل الظاهر	.7.1.1
30.....	الوكيل الغير ظاهر	.7.1.2
31.....	الواجهات والبوابات الإلكترونية	.7.2
32.....	خصم مدخلات القيمة المضافة للوكلاء	.7.3
33.....	طلب إصدار رأي توضيحي	.8

1. مقدمة

1.1 الغرض من هذا الدليل الإرشادي

يحدد هذا الدليل القواعد العامة للقيمة المضافة المتعلقة بقطاع الاقتصاد الرقمي في مملكة البحرين. إن الهدف الأساسي من هذا الدليل هو تزويد القارئ بما يلي:

- خلفية عامة حول قواعد وإجراءات القيمة المضافة المتعلقة بقطاع الاقتصاد الرقمي في مملكة البحرين، وكيفية الامتثال لهذه القواعد والإجراءات
- الخلفية والإرشادات اللازمة لمساعدتك في تحديد معاملة القيمة المضافة للتوريدات

إن الهدف من هذا الدليل هو تقديم معلومات عامة فقط، حيث يحتوي على التوجيهات الحالية للجهاز الوطني للإيرادات بشأن تطبيق قانون القيمة المضافة واللائحة التنفيذية على قطاع الاقتصاد الرقمي في مملكة البحرين. لا يعد هذا الدليل الإرشادي مستند ملزم قانونيًا، حيث لا يلزم الجهاز الوطني للإيرادات أو أي شخص خاضع للقيمة المضافة فيما يتعلق بأي معاملة يتم إجراؤها. يجب استخدام هذا المستند كدليل إرشادي فقط ولا يعد بديلًا عن الحصول على المشورة القانونية من الخبراء المؤهلين عند الحاجة لذلك.

بالإضافة إلى ذلك، يجب قراءة هذا الدليل بالتزامن مع الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة الصادر عن الجهاز الوطني للإيرادات والمتوفر على الموقع الإلكتروني للجهاز <http://www.nbr.gov.bh>.

1.2 عن الجهاز الوطني للإيرادات

إن الجهاز الوطني للإيرادات هو الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارة وتطبيق القيمة المضافة في مملكة البحرين. كما أنه الجهة المسؤولة عن تسجيل الأشخاص الخاضعين للقيمة المضافة وتحصيل القيمة المضافة المستحقة عليهم، وكذلك التحقق من صحة إقرارات القيمة المضافة المقدمة والتقدير ذات الصلة، ورد القيمة المضافة وتحصيل أي مبالغ مستحقة، بالإضافة إلى دوره في التدقيق والبت في طلبات التظلمات ذات الصلة، والرقابة واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتعزيز الامتثال للقيمة المضافة.

1.3 الإطار القانوني للقيمة المضافة في مملكة البحرين

يستند الإطار القانوني للقيمة المضافة في مملكة البحرين على التشريعات التالية:

- الاتفاقية الموحدة للقيمة المضافة لدول الخليج العربية (الإطار الموحد) والتي تحدد المبادئ والقواعد العامة للقيمة المضافة المتفق عليها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. تمت المصادقة على الاتفاقية في مملكة البحرين بموجب المرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2018
- المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بشأن القيمة المضافة (قانون القيمة المضافة) والذي يحدد القواعد والمبادئ الرئيسية المتعلقة بالقيمة المضافة في مملكة البحرين
- القرار رقم (12) لسنة 2018 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 (اللائحة التنفيذية) والذي ينص على مزيد من التفاصيل حول تطبيق قانون القيمة المضافة

يقوم الجهاز الوطني للإيرادات بنشر إصدارات وأدلة وكتيبات تهدف إلى تقديم الإرشادات وتوضيح نقاط محددة تتعلق بقواعد القيمة المضافة. ويشمل ذلك الأدلة الإرشادية والإيضاحات العامة والتفسيرات لقانون القيمة المضافة واللائحة التنفيذية.

2. القيمة المضافة

بدأت مملكة البحرين بتطبيق القيمة المضافة في 1 يناير 2019 بنسبة 5% على كافة السلع والخدمات، باستثناء بعض السلع والخدمات التي تخضع للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة (0%) أو تلك المعفاة حسب ما تم تحديدها في قانون القيمة المضافة ولائحته التنفيذية.

2.1 ما هي القيمة المضافة

تطبق القيمة المضافة على الاستهلاك، حيث يتم تحصيلها على توريد السلع والخدمات أو استيرادها إلى مملكة البحرين مع بعض الاستثناءات المحددة في القانون.

بشكل عام، تطبق القيمة المضافة بنسبة 5% في حال كان توريد السلع والخدمات:

- قد تم من قبل شخص خاضع للقيمة المضافة؛
- في مملكة البحرين؛ و
- غير معفى من القيمة المضافة ولا يخضع للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة.

تطبق القيمة المضافة على الاستهلاك، حيث يتم احتسابها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد وصولاً إلى المستهلك النهائي الذي يتحمل مبلغ القيمة المضافة على هذه السلع والخدمات.

للحصول على معلومات عامة عن القيمة المضافة، يرجى الرجوع للدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة الصادر عن الجهاز الوطني للإيرادات والذي يمكن الاطلاع عليه عبر الموقع الإلكتروني للجهاز الوطني للإيرادات، www.nbr.gov.bh.

2.2 آلية عمل القيمة المضافة

إذا قام الشخص المسجل لأغراض القيمة المضافة بتوريدات سلع وخدمات خاضعة للقيمة المضافة، فيجب عليه تطبيق القيمة المضافة على هذه التوريدات ودفعها إلى الجهاز الوطني للإيرادات، وتسمى بـ "مخرجات القيمة المضافة".

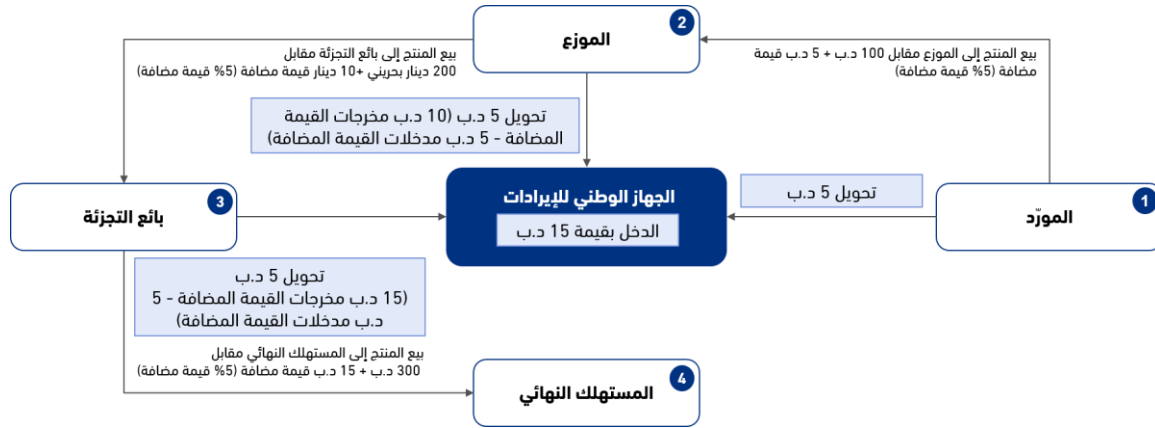
أما القيمة المضافة التي يقوم الموردون بتطبيقها على مشتريات الخاضع للقيمة المضافة لأغراض مزاوله نشاطه الاقتصادي وكذلك القيمة المضافة على استيراد السلع والخدمات فتسمى بـ "مدخلات القيمة المضافة".

يحق للشخص المسجل لأغراض القيمة المضافة خصم مدخلات القيمة المضافة المتكبدة على مشترياته وعلى عمليات الاستيراد من الجهاز الوطني للإيرادات شريطة أن تستخدم هذه النفقات للقيام بتوريدات خاضعة للقيمة المضافة. لا يجوز خصم القيمة المضافة المتكبدة على النفقات التي يتم استخدامها لنشاط غير اقتصادي أو للقيام بتوريدات معفاة من القيمة المضافة (على سبيل المثال، توريدات السلع أو الخدمات غير الخاضعة للقيمة المضافة بسبب إعفاء محدد).

على الشخص المسجل لأغراض القيمة المضافة تقديم إقرار القيمة المضافة للجهاز الوطني للإيرادات بصورة منتظمة وتسديد صافي القيمة المضافة المستحقة للدفع والنتيجة عن الفرق بين مخرجات القيمة المضافة ومدخلات القيمة المضافة. في حال تجاوزت قيمة مدخلات القيمة المضافة قيمة مخرجات القيمة المضافة، عندها ينتج فائض قيمة مضافة صافية قابلة للاسترداد. يحق للمسجل لأغراض القيمة المضافة طلب استرداد الفائض من الجهاز الوطني للإيرادات أو ترحيله إلى فترات لاحقة لسداد التزامات مستقبلية. يرجى الاطلاع على القسم المتعلق بـ "بفترات القيمة المضافة" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة للمزيد من المعلومات حول عدد فترات القيمة المضافة التي يجب أن يقدم فيها

الشخص المسجل لأغراض القيمة المضافة إقرار القيمة المضافة وسداد أية قيمة مضافة مستحقة الدفع وفقاً لهذه الإقرارات.

الشكل 1: القيمة المضافة عبر سلسلة التوريد



2.3 تطبيق القيمة المضافة في مملكة البحرين

يخضع توريد السلع والخدمات الواقع في مملكة البحرين للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية 5% أو بنسبة 0%، ما لم يكن معفيًا من القيمة المضافة.

يقدم هذا القسم خلفية عامة حول معاملة القيمة المضافة لتوريدات السلع والخدمات بالإضافة إلى واردات السلع إلى مملكة البحرين. إذا كنت شخصًا خاضعًا للقيمة المضافة، سوف يساعدك هذا القسم بتحديد معاملة القيمة المضافة الصحيحة للمعاملات التي تقوم بها في مملكة البحرين.

الجدول 1: ملخص لنسب القيمة المضافة والسياسات المتعلقة بها

المعاملة	خلفية عامة	مخرجات القيمة المضافة	مدخلات القيمة المضافة
النسبة الأساسية	5% قيمة مضافة على جميع السلع والخدمات	5%	قابلة للخصم
نسبة الصفر بالمئة	توريدات خاضعة للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة	0%	قابلة للخصم
الإعفاء	التوريدات التي لا تفرض عليها القيمة المضافة والتي لا يجوز خصم مدخلات القيمة المضافة المتعلقة بها	لا تنطبق	غير قابلة للخصم

2.3.1. التوريدات بالنسبة الأساسية 5%

تخضع بشكل عام توريدات السلع والخدمات التي يقوم بها شخص خاضع للقيمة المضافة في مملكة البحرين للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية 5%، إلا إذا كانت هذه التوريدات خاضعة للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة أو معفاة من القيمة المضافة. في حال استيفاء توريد السلع أو الخدمات لشروط تطبيق أحكام النسبة الصفرية أو الإعفاء بموجب قانون القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، عندها تطبق هذه الأحكام بدلاً من تطبيق النسبة الأساسية 5%.

يجب تفسير الشروط الواجب توفرها من أجل تطبيق القيمة المضافة على التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر بالمئة أو المعفاة بشكل دقيق، حيث أنه في حال عدم استيفاء هذه الشروط، تطبق القيمة المضافة على هذه التوريدات بالنسبة الأساسية 5%.

2.3.2. التوريدات بنسبة 0%

التوريدات الصفرية هي تلك التوريدات الخاضعة للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة. حيث لا يتم فرض القيمة المضافة فعليًا على هذه التوريدات، ولكن يحق للمورد خصم مدخلات القيمة المضافة المتكبدة على النفقات المتعلقة بهذه التوريدات.

يجب استيفاء شروط معينة لتطبيق نسبة الصفر بالمئة. وفي حال عدم استيفاء هذه الشروط، سوف تخضع التوريدات للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية 5%، إلا إذا كانت هذه التوريدات معفاة من القيمة المضافة.

2.3.3. التوريدات المعفاة من القيمة المضافة

السلع والخدمات المعفاة من القيمة المضافة هي تلك التوريدات التي لا تفرض عليها القيمة المضافة، حيث لا يفرض المورد القيمة المضافة على التوريدات المعفاة، وكذلك لا يحق له خصم مدخلات القيمة المضافة على النفقات المتعلقة بهذه التوريدات.

3. تعريف الدول المطبقة

يعد مفهوم "الدول المطبقة" بالغ الأهمية عند النظر في المعاملات المتعلقة بقطاع الاقتصاد الرقمي لأغراض القيمة المضافة، والتي يعنى بها هذا الدليل الإرشادي.

يتم تطبيق مفهوم "الدولة المطبقة" بموجب تشريع القيمة المضافة على الدولة العضو في مجلس التعاون الخليجي التي قامت بتطبيق تشريع وطني للقيمة المضافة بما يتوافق مع الإطار الموحد والذي يعتبر مملكة البحرين دولة مطبقة.

أحكام انتقالية

تعامل أي دولة عضو بالمجلس كدولة غير مطبقة لأغراض القيمة المضافة. وحتى إشعار آخر، تعتبر المعاملات التي تتضمن دولة عضو أخرى في مجلس التعاون الخليجي كمعاملات مع دول غير مطبقة لأغراض القيمة المضافة.

ونتيجة لذلك، يعتبر أي توريد للسلع والخدمات في الوقت الحالي من / إلى الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي كأنها حدثت من / إلى دولة غير مطبقة. وإضافة إلى ذلك، يخضع المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً إلى نفس الشروط التي يخضع لها المقيمين في الدول غير المطبقة.

تعامل التوريدات البينية للسلع (أي التوريدات بين الدول المطبقة) كاستيراد / تصدير للسلع لحين بدء تطبيق نظام الخدمة الإلكتروني في جميع دول المجلس، حيث سيتم عندها تطبيق قواعد القيمة المضافة الخاصة بالتوريدات البينية للسلع. إن نظام الخدمة الإلكتروني هو النظام الذي سيطبق من قبل الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي والذي يمكنهم من الحصول على معلومات تفصيلية حول جميع معاملات التوريدات البينية الحاصلة ضمن حدود إقليم دول المجلس.

4. التجارة الإلكترونية: السلع

تتضمن التجارة الإلكترونية للسلع بيع السلع من خلال منصة إلكترونية، على سبيل المثال، شراء الملابس أو الأحذية من خلال موقع إلكتروني.

4.1 تطبيق القيمة المضافة على التجارة الإلكترونية للسلع

إذا كانت السلع موجودة في مملكة البحرين، فإن بيع السلع من خلال منصة إلكترونية (على سبيل المثال، موقع إلكتروني) من قبل شخص خاضع للقيمة المضافة إلى عميل في مملكة البحرين يخضع للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية، ما لم يكن هذا التوريد معفى أو خاضع للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة.

إذا كانت السلع موجودة خارج مملكة البحرين، فإن بيع السلع من خلال منصة إلكترونية (على سبيل المثال، موقع إلكتروني) من قبل شخص خارج مملكة البحرين (أي مورد غير مقيم) لأي عميل في مملكة البحرين سوف يكون خارج نطاق القيمة المضافة في مملكة البحرين إذا كان العميل هو المستورد للسلع. يتم سداد القيمة المضافة عند استيراد السلع إلى شئون الجمارك عند منفذ الدخول، إلا إذا كانت السلع معفاة من القيمة المضافة عند الاستيراد. لذلك سيكون هناك جانبان من المعاملة التي يجب النظر بها:

1. بيع السلع من قبل شخص خارج مملكة البحرين (أي مورد غير مقيم) إلى عميل في مملكة البحرين ومستورد للسلع - يقع خارج نطاق القيمة المضافة في مملكة البحرين

2. استيراد السلع إلى مملكة البحرين من قبل عميل في مملكة البحرين - يخضع للقيمة المضافة في وقت الاستيراد، إلا إذا كانت السلع معفاة على وجه التحديد من القيمة المضافة عند الاستيراد.

يلخص الجدول 2 معاملة القيمة المضافة لمعاملات التجارة الإلكترونية المتعلقة بالسلع. سوف يتم تطبيق القيمة المضافة المبينة أدناه عندما تكون السلع خاضعة للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية عند استيرادها إلى مملكة البحرين. يجب النظر بالآثار المترتبة المتعلقة بالقيمة المضافة في حال كانت السلع معفاة من القيمة المضافة عند الاستيراد.

يفترض الجدول التالي أن السلع التي يتم بيعها موجودة في البلد الذي يقيم فيه المورد.

الجدول 2: معاملة القيمة المضافة لمعاملات التجارة الإلكترونية

معاملة القيمة المضافة	مكان التوريد	التوريد إلى (العميل)	شخص خاضع للقيمة المضافة في مملكة البحرين
النسبة الأساسية	مملكة البحرين	عميل في مملكة البحرين	
يخضع تصدير السلع للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة*	مملكة البحرين	عميل خارج مملكة البحرين	

* مع افتراض استيفاء شروط تطبيق نسبة الصفر بالمئة على تصدير السلع (من حيث الجدول الزمني والمستندات) كما هو موضح في قسم "تصدير السلع" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

معاملة القيمة المضافة	مكان التوريد	التوريد إلى (العميل)
التوريد من قبل المورد غير المقيم يعتبر خارج نطاق القيمة المضافة في مملكة البحرين. تسدد القيمة المضافة عند الاستيراد من قبل الشخص الخاضع للقيمة المضافة (إما في وقت الاستيراد أو من خلال آلية التأجيل).	مملكة البحرين، عندما يتم استيراد السلع	شخص خاضع للقيمة المضافة في مملكة البحرين
التوريد من قبل المورد غير المقيم يعتبر خارج نطاق القيمة المضافة في مملكة البحرين. تسدد القيمة المضافة عند الاستيراد من قبل العميل في وقت الاستيراد.	مملكة البحرين، عندما يتم استيراد السلع	شخص غير مسجل في مملكة البحرين

مورد غير مقيم

4.2 مكان التوريد

تعتمد القواعد العامة لمكان توريد السلع على عوامل منها ما إذا كان التوريد يتضمن نقل السلع أو تركيبها. يكون مكان التوريد هو المكان الذي يتم فيه وضع السلع تحت تصرف العميل بالنسبة للسلع الموردة دون النقل والتركيب. أما بالنسبة للسلع الموردة مع النقل، يكون مكان التوريد هو المكان الذي يبدأ فيه النقل. وينطبق ذلك سواء تم النقل بواسطة المورد أو العميل أو طرف ثالث نيابة عنهم.

إذا كان مكان التوريد هو مملكة البحرين، سوف تطبق القواعد العامة لمكان توريد السلع وفقاً لقانون القيمة المضافة على معاملات التجارة الإلكترونية. عندما يكون مكان توريد السلع خارج مملكة البحرين، قد يتم تطبيق القيمة المضافة عند استيراد هذه السلع إلى مملكة البحرين.

للحصول على المزيد من التفاصيل حول قواعد مكان توريد السلع، يرجى الاطلاع على قسم "مكان التوريد" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

4.3 معاملة القيمة المضافة لمعاملات التجارة الإلكترونية للسلع

4.3.1 المورد شخص خاضع للقيمة المضافة

إذا كان المورد شخصًا خاضعًا للقيمة المضافة، يجب عليه النظر ما إذا كان تسليم السلع في مملكة البحرين أو خارج مملكة البحرين.

تسليم السلع إلى عميل في مملكة البحرين

عندما يقوم شخص خاضع للقيمة المضافة بتوريد وتسليم سلع إلى عميل في مملكة البحرين، فإن هذا التوريد يخضع للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية، ما لم يكن هذا التوريد معفى من القيمة المضافة أو خاضع لنسبة الصفر بالمئة.

مثال

يقيم حسن في مملكة البحرين ويقوم بشراء الملابس من خلال الموقع الإلكتروني للشركة (أ). تأسست الشركة (أ) في مملكة البحرين وهي شركة مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة. تقوم الشركة بتوصيل الملابس إلى عنوان منزل حسن في مملكة البحرين. في هذه الحالة، يخضع توريد الملابس من قبل الشركة (أ) للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية، وذلك لأن السلع قد تم توريدها من قبل شخص خاضع للقيمة المضافة وتم تسليمها في مملكة البحرين.

تسليم السلع إلى عميل خارج مملكة البحرين

إذا تم استيفاء الشروط الخاصة بتصدير السلع (للحصول على المزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على قسم "تصدير السلع" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة)، فعندها يخضع توريد السلع من قبل الشخص الخاضع للقيمة المضافة لنسبة الصفر بالمئة.

4.3.2 المورد غير المقيم

بشكل عام، في المعاملات التي يقوم فيها مورد غير مقيم بنقل السلع إلى عميل في مملكة البحرين، يكون المستورد هو العميل، أو المخلص الجمركي الذي يتصرف نيابةً عن العميل الذي قام بشراء السلع.

إذا كان العميل أو المخلص الجمركي الذي يتصرف نيابةً عن العميل هو المستورد، فإن معاملة نقل السلع من المورد غير المقيم إلى العميل سوف تكون خارج نطاق القيمة المضافة في مملكة البحرين، حيث يتم سداد القيمة المضافة على السلع المستوردة في وقت الاستيراد إلى مملكة البحرين، إلا إذا كانت السلع معفاة على وجه التحديد من القيمة المضافة.

أ. إذا كان العميل شخص خاضع للقيمة المضافة

إذا كان العميل شخصًا خاضعًا للقيمة المضافة، فسوف يقوم بسداد وادتنساب القيمة المضافة على استيراد السلع. إذا كان شراء السلع يتعلق بالأنشطة الخاضعة للقيمة المضافة للشخص الخاضع للقيمة المضافة، فيحق له استرداد القيمة المضافة على الاستيراد من خلال إقرار القيمة المضافة.

مثال

أسست الشركة (أ) في مملكة البحرين وهي شركة مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة. تقوم الشركة بشراء أجهزة حاسوب محمولة جديدة من خلال الموقع الإلكتروني للشركة (ب). الشركة (ب) هي شركة يابانية غير مقيمة في مملكة البحرين. تقوم الشركة (أ) باستيراد السلع إلى مملكة البحرين. في هذه الحالة، يعتبر نقل أجهزة الحاسوب المحمولة من قبل الشركة (ب) للشركة (أ) خارج نطاق القيمة المضافة في مملكة البحرين. تقوم الشركة (أ) بصفتها المستوردة للسلع بسداد القيمة المضافة عند الاستيراد، بحيث يمكن للشركة (أ) استرداد القيمة المضافة من خلال إقرار القيمة المضافة في حال كانت هذه السلع تتعلق بأشطتها الخاضعة للقيمة المضافة.

ب. إذا كان العميل شخص غير مسجل في مملكة البحرين

إذا كان العميل شخص غير مسجل في مملكة البحرين، يكون العميل ملزمًا بسداد القيمة المضافة على الاستيراد في وقت استيراد السلع إلى مملكة البحرين. عادةً يقوم وكيل باستيراد السلع نيابةً عن الشخص غير المسجل للقيمة المضافة في مملكة البحرين وفي هذه الحالة يكون الوكيل مسؤولًا عن سداد القيمة المضافة المستحقة على الاستيراد. للحصول على المزيد من التفاصيل حول الوكلاء الذين يتصرفون نيابةً عن شخص غير مسجل، يرجى الاطلاع على القسم 5.2 من هذا الدليل.

مثال 1

قيم عبير في مملكة البحرين وهي غير مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة. تقوم عبير بشراء الملابس عبر الإنترنت من تاجر تجزئة مقيم في ألمانيا (الشركة (أ)). الشركة (أ) غير متواجدة وغير مسجلة لأغراض القيمة المضافة في مملكة البحرين. تستخدم الشركة (أ) مقدم خدمات شحن (الشركة (ب)) لتوصيل السلع من ألمانيا لمنزل عبير في مملكة البحرين. كذلك سوف تقوم الشركة (ب) كمخلص جمركي بتخليص السلع عبر شئون الجمارك. سوف تكون الشركة (ب) المستوردة للسلع والمسؤولة عن سداد القيمة المضافة عند الاستيراد، وبناءً على الترتيبات التجارية بين الشركتين، يتم تعويض القيمة المضافة التي تكبدتها الشركة (ب) مباشرةً من الشركة (أ). لا يحق للشركة (ب) المطالبة باسترداد القيمة المضافة التي تكبدتها عند استيراد هذه السلع في إقرار القيمة المضافة لأنها لا تتعلق بنشاطها الاقتصادي.

مثال 2

أسست الشركة (أ) في فرنسا وهي شركة تقوم ببيع أدوات المطبخ من خلال موقعها الإلكتروني. قام يوسف بشراء أدوات المطبخ ليتم تسليمها له في منزله في مملكة البحرين. تعاقدت الشركة (أ) مع شركة خدمات لوجستية في مملكة البحرين (الشركة (ب)) للمساعدة في استيراد السلع إلى مملكة البحرين، بحيث تقوم الشركة (ب) بسداد القيمة المضافة المستحقة على استيراد السلع إلى مملكة البحرين. نظرًا لأن السلع المستوردة لا تتعلق بالنشاط التجاري للشركة (ب)، فإنه لا يحق للشركة (ب) استرداد القيمة المضافة المسددة على الاستيراد. سوف تقوم الشركة (ب) بإعادة تحميل التكلفة على الشركة (أ) أو على يوسف، وذلك وفقًا للترتيبات التجارية المتفق عليها. لا تعتبر إعادة تحميل التكلفة معاملة خاضعة للقيمة المضافة، حيث أن سداد القيمة المضافة نيابةً عن الشركة (أ) أو عن يوسف يعد مدفوعات لأغراض القيمة المضافة.

4.4. تاريخ استحقاق القيمة المضافة

ما أهمية تاريخ استحقاق القيمة المضافة

يعد تاريخ استحقاق القيمة المضافة مهمًا لضمان احتساب القيمة المضافة في الفترة الصحيحة وإصدار فواتير القيمة المضافة خلال الأطر الزمنية المحددة في قانون القيمة المضافة.

كيف يتم تحديد تاريخ استحقاق القيمة المضافة

تستحق القيمة المضافة على توريد السلع في أي من التواريخ التالية، أيهما أسبق:

- تاريخ توريد السلع
- تاريخ إصدار فاتورة القيمة المضافة لهذا التوريد، أو
- تاريخ استلام دفعة مقابل هذا التوريد (في حدود المبلغ المستلم).

تاريخ توريد السلع هو:

- تاريخ بدء النقل، إذا كان توريد السلع مع النقل بإشراف المورد
 - تاريخ وضع السلع تحت تصرف العميل، إذا كان التوريد بدون نقل أو مع النقل بدون إشراف المورد
 - تاريخ الانتهاء من تركيب السلع أو تجميعها، إذا كان توريد السلع يشمل التركيب أو التجميع
- للحصول على المزيد من التفاصيل حول تاريخ استحقاق القيمة المضافة لتوريد السلع، يرجى الاطلاع على قسم "توريدات السلع والخدمات" ضمن قسم "قيمة التوريد وتاريخ استحقاق القيمة المضافة" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

مثال

أسست الشركة (أ) في مملكة البحرين وهي شركة مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة. تقوم الشركة (أ) ببيع اكسسوارات المطبخ من خلال موقعها الإلكتروني. قام محمد بطلب اكسسوارات المطبخ بقيمة 20 دينار بحريني بتاريخ 5 يناير 2019. عند وضع الطلب قام محمد أيضًا بدفع المبلغ من خلال الموقع الإلكتروني (والذي تم استلامه من قبل الشركة (أ) في نفس اليوم)، وتم ارسال فاتورة القيمة المضافة لمحمد بتاريخ 6 يناير 2019. من المتوقع أن يتم تسليم السلع لمحمد بتاريخ 10 يناير 2019. في هذه الحالة، يعتبر تاريخ استحقاق القيمة المضافة هو 5 يناير 2019 حيث تم استلام المبلغ من قبل الشركة (أ) في هذا التاريخ.

أحكام انتقالية

إذا تم توريد سلع (على سبيل المثال، تم تسليم السلع ونقل ملكيتها من المورد إلى العميل) بعد 1 يناير 2019، عندها على الشخص الخاضع للقيمة المضافة احتساب القيمة المضافة (عندما ينطبق ذلك) وإصدار فاتورة القيمة المضافة للتوريد. سوف يكون كذلك الحال عند تقديم الطلب و/أو استلام المبلغ قبل 1 يناير 2019. للحصول على المزيد من التفاصيل حول الأحكام الانتقالية، يرجى الاطلاع على قسم "الأحكام الانتقالية" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

إذا تم استيراد السلع بعد 1 يناير 2019، عندها على المستورد سداد القيمة المضافة عند استيراد السلع إلى مملكة البحرين.

مثال

أسست الشركة (أ) في مملكة البحرين وهي شركة مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة. تقوم الشركة ببيع معدات رياضية من خلال موقعها الإلكتروني. قامت أمينة بطلب معدات رياضية بتاريخ 29 ديسمبر 2018 وقامت بدفع المبلغ من خلال الموقع الإلكتروني في نفس اليوم.

تم استلام المبلغ من قبل الشركة (أ) بتاريخ 30 ديسمبر 2018 وتم توصيل المعدات إلى أمينة بتاريخ 2 يناير 2019.

في هذه الحالة، يخضع توريد المعدات من قبل الشركة (أ) للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية، حيث تم تسليم المعدات بعد تاريخ نفاذ قانون القيمة المضافة (1 يناير 2019).

4.5. توريد واحد وتوريدات متعددة

عندما يقوم المورد بعمل توريد يتضمن أكثر من مكون واحد (على سبيل المثال، سلع وخدمة)، عليه تحديد ما إذا كان التوريد عبارة عن توريد واحد مركب أو توريدات متعددة.

لتحديد ما إذا كان التوريد عبارة عن توريد واحد مركب أو توريدات متعددة، يرجى الاطلاع على قسم "توريدات واحدة مركبة وتوريدات متعددة" ضمن قسم "تطبيق القيمة المضافة في مملكة البحرين" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

مثال

أسست الشركة (أ) في مملكة البحرين وهي شركة مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة. تقوم الشركة ببيع الهدايا الشخصية (على سبيل المثال، المجوهرات والقرطاسية وغيرها) من خلال موقعها الإلكتروني.

محمد مقيم في مصر، قام بشراء دفتر ملاحظات من الموقع الإلكتروني للشركة (أ)، سوف تقوم الشركة كذلك بإضافة رسالة شخصية قام أحمد بصياغتها على الغلاف الأمامي لدفتر الملاحظات بنفس السعر بدون أية رسوم إضافية، بحيث لا يمكن تحديد سعر دفتر الملاحظات وخدمة إضافة الرسالة بشكل منفصل، وبناء عليه يعتبر ذلك بمثابة توريد واحد لأغراض القيمة المضافة.

يخضع هذا التوريد للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة في حال استيفاء شروط تطبيق نسبة الصفر بالمئة المذكورة في قسم "تصدير السلع" ضمن القسم "تطبيق القيمة المضافة في مملكة البحرين" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

4.6. العروض الترويجية

عندما يقوم المورد بتقديم سلعة أو خدمة مجانًا مع توريد بمقابل (عروض ترويجية)، لا يعتبر هذا توريد منفصل لأغراض القيمة المضافة إذا تم تقديمه كجزء من عرض ترويجي أو تجاري يتطلب من العميل الشراء للحصول على السلعة أو الخدمة المجانية.

تنطبق نفس المعاملة على الشركات التي تقدم عرض "اشتر سلعة واحدة وأحصل على الثانية مجانًا" أو عروض ترويجية مماثلة تكون شروط الترويج المتعلقة بها محددة بوضوح من خلال ممارسة تجارية مدعومة بسياسة موثقة.

للحصول على المزيد من التفاصيل حول العروض الترويجية، يرجى الاطلاع على قسم "التوريد المفترض" ضمن قسم "معاملات ضمن نطاق القيمة المضافة" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

مثال

أسست الشركة (أ) في مملكة البحرين وهي شركة مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة. تقوم الشركة ببيع الملابس من خلال موقعها الإلكتروني. كجزء من سياسة مبيعات الشركة في نهاية العام، تقوم الشركة بعرض ترويجي بحيث يحصل العميل الذي يقوم بشراء ثلاثة قطع على قطعة إضافية مجانية.

وحيث أن السلع تقدم كجزء من عرض ترويجي يتطلب من العميل شراء ثلاثة قطع من أجل الحصول على قطعة مجانية للاستفادة من العرض، فإن قطعة الملابس المجانية لا تعتبر توريد منفصل لأغراض القيمة المضافة. يعتبر المقابل للتوريد بأكمله شاملاً لقيمة الثلاث قطع التي تم شراؤها، حيث تطبق القيمة المضافة بالنسبة الصحيحة على هذه القيمة.

4.7. السلع المودعة على سبيل الأمانة

تقوم بعض الشركات ببيع السلع المودعة على سبيل الأمانة عبر الإنترنت، بحيث تبقى السلع ضمن ملكية المورد ويتم بيعها فقط إلى الشركة التي تقوم ببيعها عبر الإنترنت عند بيعها للمستهلك النهائي.

وفقاً لهذه الترتيبات، يوجد توريدين لأغراض القيمة المضافة - أحدهما من المورد إلى الشركة التي تقوم ببيع السلع عبر الإنترنت والآخر من الشركة التي تقوم ببيع السلع عبر الإنترنت إلى المستهلك النهائي.

للحصول على المزيد من التفاصيل حول قواعد تاريخ التوريد لبيع السلع المودعة على سبيل الأمانة، يرجى الاطلاع على قسم "القواعد العامة لتاريخ استحقاق القيمة المضافة" ضمن قسم "قيمة التوريد وتاريخ استحقاق القيمة المضافة" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

مثال

أسست الشركتين (أ) و (ب) في مملكة البحرين وهي شركات مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة. تقوم الشركة (أ) ببيع أجهزة تلفاز، حيث قامت الشركة بإعطاء 10 أجهزة تلفاز للشركة (ب) لبيعها على موقعها الإلكتروني بموجب ترتيب البيع بالأمانة بحيث يبقى ملكية أجهزة التلفاز لدى المورد حتى تاريخ بيعها من قبل الشركة (ب) إلى المستهلك النهائي.

في نفس الوقت الذي تقوم فيه الشركة (ب) ببيع السلع للمستهلك النهائي، يوجد كذلك توريد متزامن لأجهزة التلفاز من الشركة (أ) إلى الشركة (ب). وفي هذه الحالة، يعتبر وجود توريدين منفصلين لأغراض القيمة المضافة:

1. توريد أجهزة تلفاز من الشركة (أ) إلى الشركة (ب)
2. توريد أجهزة تلفاز من الشركة (ب) إلى العميل النهائي

وبناءً عليه، يتطلب من كلا الشركتين (أ) و (ب) احتساب القيمة المضافة بالنسبة الأساسية على التوريدات التي تقوم بها.

4.8. السلع المرتجعة

تعتمد معاملة القيمة المضافة للسلع المرتجعة على معاملة القيمة المضافة للتوريد الأصلي.

إذا كان التوريد خاضع للقيمة المضافة وتم إصدار فاتورة القيمة المضافة، يجب إصدار إشعار دائن وإجراء تعديل على القيمة المضافة (إذا تم احتساب القيمة المضافة على التوريد الأصلي). للحصول على المزيد من التفاصيل حول تعديل فاتورة القيمة المضافة ومتطلبات إصدار إشعار دائن، يرجى الاطلاع على قسم "تعديل فاتورة القيمة المضافة" ضمن قسم "فواتير القيمة المضافة" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

إذا تم تصدير السلع (واستوفت شروط تطبيق نسبة الصفر بالمئة عليها) وتم إرجاعها لاحقًا إلى شخص خاضع للقيمة المضافة في مملكة البحرين، فعندها سوف يتم إعفاء استيراد السلع المرتجعة التي تم تصديرها سابقًا من القيمة المضافة.

يرجى الاطلاع على القسم 5.4 من هذا الدليل بخصوص استيراد السلع إلى مملكة البحرين التي تم إعادتها إلى المورد غير المقيم.

مثال

قامت الشركة (أ) وهي شركة مقيمة ومسجلة لأغراض القيمة المضافة في مملكة البحرين ببيع سلع عبر الإنترنت إلى عميل مقيم في مملكة البحرين مقابل 100 دينار بحريني في تاريخ 15 فبراير، واحتسبت قيمة مضافة بقيمة 5 دينار بحريني. تم دفع المبلغ من قبل العميل واستلام المبلغ من قبل الشركة (أ) في نفس اليوم، بحيث يحق للعميل إعادة السلع في غضون ثلاثة أسابيع. في هذه الحالة، يكون تاريخ استحقاق القيمة المضافة في تاريخ التوريد (15 فبراير). وعلى افتراض أن المورد يقوم بتقديم إقرار القيمة المضافة على أساس شهري، عندها على المورد التصريح عن مخرجات القيمة المضافة في إقرار القيمة المضافة الخاص به عن فترة القيمة المضافة لشهر فبراير.

بعد استلام السلع، لم يقتنع بها العميل وقرر إعادتها إلى المورد بتاريخ 1 مارس وطلب استرداد المبلغ الذي تم دفعه. بمجرد قبول المورد للسلع المرتجعة والموافقة على رد المبلغ المدفوع، يجب على المورد إصدار إشعار دائن. بناءً عليه، يجب على كل من المورد والعميل إذا كانا مسجلين لأغراض القيمة المضافة تعديل إقرارات القيمة المضافة فيما يتعلق بالإشعار الدائن.

5. التجارة الإلكترونية: استيراد السلع

5.1 تطبيق القيمة المضافة على استيراد السلع

استيراد السلع هو إدخال السلع إلى مملكة البحرين من مكان خارج مملكة البحرين، بحيث يتم الإفراج عن السلع عن طريق شئون الجمارك باستثناء السلع التي توضع ضمن إحدى إحدى الأوضاع المتعلقة للرسوم الجمركية.

إن مجرد دخول السلع إلى مملكة البحرين والإفراج عنها عن طريق شئون الجمارك يعد كافيًا لاعتباره استيرادًا للسلع، بحيث لا يتطلب استيراد السلع وجود توريد فعلي (أي بيع) بين طرفين منفصلين أو دفع مقابل لقاء التوريد (حيث لا يعتبر توريد مفترض).

إذا تطلب الأمر، سوف تقوم شئون الجمارك في مملكة البحرين باحتساب القيمة المضافة المستحقة عند منفذ دخول السلع إلى مملكة البحرين. إذا كانت السلع خاضعة للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية، سوف يتم سداد القيمة المضافة عند الاستيراد قبل الإفراج عن السلع من قبل شئون الجمارك (ما لم يكن المستورد شخص خاضع للقيمة المضافة يمكنه استخدام آلية تأجيل السداد). للحصول على المزيد من المعلومات حول القيمة المضافة على الاستيراد، يرجى الاطلاع على قسم "سداد القيمة المضافة المستحقة على استيراد السلع" ضمن قسم "استيراد وتصدير السلع" في الدليل الإرشادي للاستيراد والتصدير.

5.2 الأشخاص غير المسجلين: التزامات مقدمي خدمات الشحن

بشكل عام، عندما يتم استيراد السلع كجزء من معاملة تجارة إلكترونية وحيث يكون المورد و/أو العميل شخصًا غير مسجل، عندها سوف يتم استيراد السلع من خلال وكيل مسجل للقيمة المضافة نيابةً عن العميل أو المورد. يكون الوكيل المسجل مسؤولًا عن سداد القيمة المضافة المستحقة عند استيراد السلع، وإعادة تحميل القيمة المضافة إلى العميل النهائي. لن تخضع للقيمة المضافة عملية إعادة تحميل القيمة المضافة المستحقة على العميل.

لا يحق للوكيل المسجل خصم القيمة المضافة المتكبدة عند استيراد السلع التي قام بسدادها نيابةً عن شخص آخر.

5.3 الأشخاص الخاضعين للقيمة المضافة: الاحتفاظ بالمستندات لخصم مدخلات القيمة المضافة

يحق للشخص الخاضع للقيمة المضافة والمسجل لأغراض القيمة المضافة في مملكة البحرين المطالبة بالقيمة المضافة المسددة على استيراد السلع شريطة استيفاء شروط خصم مدخلات القيمة المضافة، على النحو المنصوص عليه في قانون القيمة المضافة واللائحة التنفيذية (أي أن الشخص الخاضع للقيمة المضافة سوف يستخدم السلع في توريدات خاضعة للقيمة المضافة، واسترداد القيمة المضافة على هذه السلع ليس ممنوعًا).

للحصول على المزيد من التفاصيل حول خصم مدخلات القيمة المضافة المسددة على الاستيراد، يرجى الاطلاع على قسم "استرداد القيمة المضافة المسددة على استيراد السلع" ضمن قسم "استيراد وتصدير السلع" في الدليل الإرشادي للاستيراد والتصدير.

يجب على الشخص الخاضع للقيمة المضافة الاحتفاظ بالمستندات الجمركية وبيانات الاستيراد ذات الصلة والتي تثبت الاستيراد من أجل استرداد القيمة المضافة المفروضة على استيراد السلع. للحصول على المزيد من التفاصيل حول متطلبات حفظ السجلات، يرجى الاطلاع على قسم "حفظ السجلات" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

5.4. إرجاع أو استرداد السلع

تستحق القيمة المضافة عند استيراد السلع إلى مملكة البحرين، إلا إذا كانت السلع معفية من القيمة المضافة عند الاستيراد. إذا تم إرجاع السلع إلى المورد أو استردادها بعد استيرادها، فلا يتطلب ذلك تعديل على القيمة المضافة المسددة عند استيراد هذه السلع، إلا إذا أدت عملية الإرجاع أو الاسترداد إلى تعديل القيمة الجمركية للاستيراد.

لذلك، على الشخص الخاضع للقيمة المضافة الذي قام بسداد القيمة المضافة على السلع المستوردة والتي تم إرجاعها أو استردادها بعد ذلك، النظر فيما إذا كان بإمكانه استرداد القيمة المضافة المسددة على الاستيراد وفقًا للقواعد العامة لخصم مدخلات القيمة المضافة.

بالنسبة للأشخاص غير المسجلين، فإن القيمة المضافة المسددة على الاستيراد غير قابلة للاسترداد.

6. الخدمات الإلكترونية

الخدمات الإلكترونية هي خدمات مقدمة عبر الإنترنت أو أي منصة إلكترونية، وتعمل بطريقة آلية مع تدخل بشري محدود ولا يمكن إكمالها دون استخدام تكنولوجيا المعلومات، مثل شراء الأفلام من خلال شبكة الإنترنت.

6.1. تطبيق القيمة المضافة على الخدمات الإلكترونية

إن قاعدة مكان التوريد للخدمات الإلكترونية هي المكان الذي يتم فيه استخدام هذه الخدمات والانتفاع بها في تاريخ توريدها، حيث يطبق قانون القيمة المضافة في مملكة البحرين عندما يتم استخدام هذه الخدمات والانتفاع بها في مملكة البحرين، في حدود أحكام الاستخدام والانتفاع.

سوف تطبق نفس القواعد المذكورة أدناه فيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية عندما تعتبر مملكة البحرين في المستقبل دولة أو أكثر من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى دولاً مطبقة لأغراض القيمة المضافة.

6.2. ملخص معاملة القيمة المضافة للخدمات الإلكترونية

تعتمد معاملة القيمة المضافة للخدمات الإلكترونية على مكان التوريد. تخضع الخدمات الإلكترونية التي يكون مكان توريدها في مملكة البحرين للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية (5%)، إلا إذا كانت معفية أو خاضعة لنسبة الصفر بالمئة.

إذا كان التوريد خاضع للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية حيث يكون مكان التوريد في مملكة البحرين، سوف يطبق ما يلي:

الجدول 3: معاملة القيمة المضافة للخدمات الإلكترونية

معاملة القيمة المضافة	مكان التوريد	التوريد إلى (العميل)
مملكة البحرين النسبة الأساسية (5%)		شخص خاضع للقيمة المضافة في مملكة البحرين
النسبة الأساسية (5%) عند مملكة البحرين استخدام الخدمات والانتفاع بها في مملكة البحرين		شخص غير مسجل في مملكة البحرين
خارج نطاق القيمة المضافة في مملكة البحرين إذا تم استخدام الخدمات والانتفاع بها خارج مملكة البحرين	المكان الذي يتم فيه استخدام الخدمات والانتفاع بها	عميل خارج مملكة البحرين

معاملة القيمة المضافة	مكان التوريد	التوريد إلى (العميل)
يعد التوريد من قبل مورد غير مقيم خارج نطاق القيمة المضافة في مملكة البحرين. تطبق آلية الاحتساب العكسي من قبل العميل بالنسبة الأساسية (5%) من خلال إقرار القيمة المضافة.	مملكة البحرين	شخص خاضع للقيمة المضافة في مملكة البحرين
النسبة الأساسية عند استخدام الخدمات والانتفاع بها في مملكة البحرين*.	المكان الذي يتم فيه استخدام الخدمات والانتفاع بها	عميل غير مسجل في مملكة البحرين

مورد غير مقيم

* يجب على المورد غير المقيم التسجيل لأغراض القيمة المضافة في مملكة البحرين بمجرد أن يبدأ بتوريد سلع أو خدمات خاضعة للقيمة المضافة في مملكة البحرين وعندما لا يكون أي شخص آخر ملزمًا بسداد القيمة المضافة المستحقة على هذه التوريدات.

6.3 تعريف الخدمات الإلكترونية

الخدمات الإلكترونية هي خدمات مقدمة عبر الإنترنت أو أي منصة إلكترونية، وتعمل بطريقة آلية مع تدخل بشري محدود ولا يمكن إكمالها دون استخدام تكنولوجيا المعلومات. تشمل الخدمات الإلكترونية، على سبيل المثال دون الحصر، على ما يلي:

- الخدمات التي توفر أو تدعم شبكة إلكترونية، بما فيها موقع إلكتروني أو صفحة على الإنترنت
- المنتجات الرقمية، ومنها برامج الكمبيوتر وأية تغييرات أو تحديثات في البرامج المعلوماتية
- الخدمات الناتجة تلقائيًا عن الكمبيوتر عبر الإنترنت أو شبكة إلكترونية، نتيجة إدخال بيانات محددة من قبل المتلقي
- برامج خدمات الإنترنت للمعلومات التي تسمح لمكون الاتصال توفير عنصر المساعدة للوصول إلى الأخبار وتقارير الطقس أو السفر واستضافة الموقع الإلكتروني والمناقشات عبر الإنترنت، وغيرها
- توريد المواقع الإلكترونية واستضافة المواقع وصيانة البرامج والمعدات عن بعد
- توريد المحتويات المرئية، مثل الصور أو النصوص التي يتم توريدها آليًا وحافظات الشاشة والكتب الإلكترونية وغيرها من المستندات والملفات الرقمية
- توريد الموسيقى أو الأفلام أو المسلسلات التلفزيونية أو الألعاب أو المجلات أو الصحف أو البرامج الأخرى الإلكترونية عند الطلب

- توفير خدمات الإعلان أو المساحات الإعلانية على المواقع الإلكترونية مع أي حقوق مرتبطة بالإعلان
 - توفير خدمات التعليم عبر الإنترنت
 - توريد برامج الكمبيوتر وتحديثها.
- بعض الخدمات، على الرغم من توفيرها إلكترونيًا، لن تعتبر خدمات إلكترونية لأغراض القيمة المضافة. تشمل هذه الخدمات، على سبيل المثال دون الحصر، على ما يلي:
- توفير الخدمات عبر الإنترنت التي تتطلب تدخل بشري كبير. وتشمل هذه الخدمات على سبيل المثال، الخدمات الاستشارية المهنية المقدمة عبر البريد الإلكتروني أو الدورات التعليمية أو المهنية حيث يقدم الشخص الخدمات في وقت فعلي ويتم بثها مباشرة عبر شبكة إلكترونية
 - خدمات الحجز عبر الإنترنت للفنادق أو تأجير السيارات أو تذاكر الأنشطة الترفيهية أو غيرها من الأنشطة المماثلة
 - خدمات التصليح عبر الإنترنت التي يتم توفيرها عن بُعد لأجهزة الكمبيوتر
 - توريد منتجات ملموسة، على سبيل المثال، السلع التي يتم طلبها وبيعها عبر الإنترنت
- تطبق قواعد القيمة المضافة العادية المتعلقة بتوريد الخدمات على الخدمات التي لا تعتبر خدمات إلكترونية لأغراض القيمة المضافة.

6.4. مكان التوريد، مكان الاستخدام الفعلي للخدمة والانتفاع بها

إن قاعدة مكان توريد الخدمات الإلكترونية هي المكان الذي يتم فيه استخدام هذه الخدمات والانتفاع بها في تاريخ توريدها. يطبق قانون القيمة المضافة في مملكة البحرين عند استخدام الخدمات والانتفاع بها في المملكة، في حدود استخدامها والانتفاع بها.

يجب على المورد اتباع القواعد المفصلة أدناه لتحديد مكان الاستخدام والانتفاع بخدمة معينة.

العميل شخص خاضع للقيمة المضافة

إذا كان العميل شخصًا خاضعًا للقيمة المضافة، فإن مكان الاستخدام والانتفاع بالخدمة هو مكان إقامة العميل. يجب الاستناد على ما يلي لتحديد مكان إقامة العميل:

- عنوان العميل كما هو مذكور في فاتورة القيمة المضافة أو المستندات الأخرى المستخدمة في إعداد الفواتير
- تفاصيل الحساب المصرفي للعميل
- عنوان بروتوكول الإنترنت المستخدم لتلقي الخدمات
- الرمز الدولي لشريحة الجوال المستخدمة لتلقي الخدمات
- أي معلومات أخرى ذات طبيعة تجارية (على سبيل المثال، إعدادات البلد في تطبيق مستخدم)

مثال

تأسست الشركة (أ) في مملكة البحرين وهي شركة مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة. تقوم الشركة بشراء اشتراك للوصول إلى بوابة الأخبار والمعلومات المالية عبر الإنترنت من الشركة (ب). الشركة (ب) مسجلة في المملكة المتحدة وليس لها مقر عمل في مملكة البحرين.

كما هو مذكور في العقد بين الشركتين، عنوان الشركة (أ) في مملكة البحرين ويتم سداد قيمة خدمات الاشتراك من حساب الشركة في مملكة البحرين.

في هذه الحالة، يكون مكان توريد الخدمات في مملكة البحرين حيث أن عنوان الشركة (أ) في مملكة البحرين كما هو مبين في العقد والفاتورة. بناءً عليه، سوف تقوم الشركة (أ) باحتساب القيمة المضافة على توريد خدمات الاشتراك وفقاً لآلية الاحتساب العكسي.

إذا كان هناك أكثر من مكان إقامة للعميل، فسيتم اعتبار مكان الإقامة الأكثر ارتباطاً بالخدمات هو مكان التوريد في هذه الحالة.

عندما لا يكون من الممكن تحديد مكان الإقامة الأكثر ارتباطاً بالخدمات، يكون مكان التوريد هو مملكة البحرين في حال كانت مملكة البحرين أحد أماكن الإقامة للشخص الخاضع للقيمة المضافة.

مثال

نوعاً للمثال السابق، تقوم الشركة (ج) بشراء نفس الاشتراك للوصول إلى بوابة الأخبار والمعلومات المالية عبر الإنترنت من الشركة (ب). الشركة (ج) مقيمة في مملكة البحرين وهي مسجلة لأغراض القيمة المضافة ولديها فروع في دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

يتم استخدام بوابة الأخبار المالية من قبل موظفي الشركة (ج) في جميع فروع مكاتب الشركة في دول مجلس التعاون الخليجي. عنوان الشركة (ج) في مملكة البحرين حسب العقد، ويتم سداد قيمة خدمات الاشتراك من الحساب المصرفي للشركة في مملكة البحرين.

في هذه الحالة، يكون مكان التوريد في مملكة البحرين وذلك لأن مقر الشركة (ج) في مملكة البحرين يعد مكان الإقامة الأكثر ارتباطاً بخدمات الاشتراك.

إذا لم يكن من الممكن تحديد مكان الإقامة الأكثر ارتباطاً بالخدمات، يتم تطبيق قانون القيمة المضافة في مملكة البحرين وذلك لأن مملكة البحرين هي أحد أماكن إقامة الشركة (ج).

العميل شخص غير مسجل

إذا لم يكن العميل مسجلاً لأغراض القيمة المضافة في مملكة البحرين، فإن مكان الاستخدام والانتفاع بالخدمة هو المكان الذي يستخدم فيه العميل الخدمة بالفعل وينتفع بها. المكان الذي تم فيه التعاقد مع العميل والمكان الذي يسدد فيه العميل مقابل الخدمة ليس لها أي صلة.

مثال 1

إسراء مقيمة في مملكة البحرين وتقوم باشتراك شهري عبر الإنترنت في تطبيق مع الشركة (أ) للدخول غير المحدود لمشاهدة الأفلام من خلال التطبيق.

تعتبر خدمة الاشتراك في تطبيق لمشاهدة الأفلام خدمة إلكترونية ويكون مكان توريد هذه الخدمة حيث يتم استخدام الخدمة والانتفاع بها. بما أن إسراء تستخدم التطبيق لمشاهدة الأفلام في مملكة البحرين، يكون مكان توريد الخدمة في مملكة البحرين.

في حال قامت إسراء بمشاهدة الأفلام من خلال التطبيق أثناء تواجدها خارج مملكة البحرين، فإن الاستخدام الفعلي للخدمات والانتفاع بها يكون خارج مملكة البحرين. في هذه الحالة، يكون مكان التوريد في المكان الذي قامت إسراء فيه بمشاهدة الفيلم.

مثال 2

يقوم أحد الفنادق في مملكة البحرين بفرض رسوم على إسراء مقابل استخدام خدمة شبكة الإنترنت اللاسلكية (الواي فاي) الخاصة به.

بما أن شبكة الإنترنت اللاسلكية تستخدم حصراً في الفندق، فإن الاستخدام الفعلي للشبكة والانتفاع بها يكون في مملكة البحرين، وبناءً عليه، يكون مكان توريد الخدمة في مملكة البحرين.

6.5. معاملة القيمة المضافة للخدمات الإلكترونية

يطبق قانون القيمة المضافة في مملكة البحرين إذا كان مكان توريد الخدمات الإلكترونية في المملكة.

توريدات من قبل شخص مقيم في مملكة البحرين

تخضع للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية للخدمات الإلكترونية التي يقدمها شخص مقيم في مملكة البحرين والتي يتم استخدامها والانتفاع بها في المملكة، إلا إذا كانت التوريدات معفية أو خاضعة لنسبة الصفر بالمئة وذلك حسب ما ورد في القانون ولائحته التنفيذية.

يجب على الشخص الذي يزاوّل نشاط اقتصادي مراعاة حدود التسجيل العادية وتحديد ما إذا كان عليه التسجيل لأغراض القيمة المضافة في مملكة البحرين. للحصول على المزيد من التفاصيل حول حدود التسجيل، يرجى الاطلاع على قسم "متى يجب التسجيل لأغراض القيمة المضافة" ضمن قسم "الأشخاص الخاضعين للقيمة المضافة والتسجيل لأغراض القيمة المضافة" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

مثال 1

تأسست الشركة (أ) في مملكة البحرين وهي شركة مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة. تقوم الشركة بتقديم خدمات المواقع الإلكترونية للعملاء داخل وخارج مملكة البحرين.

تأسست الشركة (ب) في مملكة البحرين وهي شركة مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة. تقوم الشركة بشراء خدمات المواقع الإلكترونية من الشركة (أ).

في هذه الحالة، يكون مكان توريد هذه الخدمات في مملكة البحرين، حيث يجب على الشركة (أ) احتساب القيمة المضافة بالنسبة الأساسية على توريد خدمات المواقع الإلكترونية للشركة (ب).

مثال 2

نمًا للمثال السابق، تقوم الشركة (أ) بتوريد خدمات المواقع الإلكترونية للشركة (ج) المقيمة خارج مملكة البحرين. في هذه الحالة، يكون مكان توريد الخدمات في مكان تواجد العميل، أي خارج مملكة البحرين. بما أن مكان توريد هذه الخدمات خارج مملكة البحرين فإن توريد خدمات المواقع الإلكترونية من قبل الشركة (أ) يعد خارج نطاق القيمة المضافة في مملكة البحرين.

توريدات من قبل شخص غير مقيم

تعتمد معاملة القيمة المضافة للتوريدات من قبل الشخص غير المقيم على ما إذا كان العميل شخصًا خاضعًا للقيمة المضافة أو شخصًا غير مسجل في مملكة البحرين.

أ. العميل شخص خاضع للقيمة المضافة

تخضع الخدمات الإلكترونية التي يتم شراؤها من قبل شخص خاضع للقيمة المضافة في مملكة البحرين من مورد غير مقيم في مملكة البحرين للقيمة المضافة وفقًا لآلية الاحتساب العكسي، إلا إذا كانت التوريدات معفية أو خاضعة للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة وذلك حسب ما ورد في القانون ولائحته التنفيذية، وذلك شريطة أن يكون مكان توريد الخدمات في مملكة البحرين.

للمزيد من التفاصيل حول آلية الاحتساب العكسي للتوريدات المقدمة من مورد غير مقيم، يرجى الاطلاع على قسم "آلية الاحتساب العكسي للتوريدات المقدمة من موردين غير مقيمين" ضمن قسم "الأشخاص المسؤولون عن سداد القيمة المضافة" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة وقسم "استيراد الخدمات" ضمن قسم "استيراد وتصدير الخدمات" في الدليل الإرشادي للاستيراد والتصدير.

لا يترتب على المورد غير المقيم التسجيل لأغراض القيمة المضافة في مملكة البحرين إذا كان يقوم بتوريد خدمات إلكترونية فقط لعملاء خاضعين للقيمة المضافة في مملكة البحرين.

إذا كان المورد غير المقيم مسجلًا لأغراض القيمة المضافة في مملكة البحرين نتيجة القيام بتوريدات لأشخاص غير مسجلين في المملكة (انظر أدناه)، فإن التوريدات للأشخاص الخاضعين للقيمة المضافة في مملكة البحرين تبقى خاضعة لآلية الاحتساب العكسي.

على المورد غير المقيم إصدار فاتورة القيمة المضافة مع الإشارة بشكل واضح بأنه يجب على الشخص الخاضع للقيمة المضافة احتساب القيمة المضافة على التوريدات وفقًا لآلية الاحتساب العكسي.

مثال

تأسست الشركة (أ) في فرنسا، وتقوم الشركة ببيع اشتراكات في مجلتها الإلكترونية للأخصائيين الطبيين. تأسست الشركة (ب) في مملكة البحرين وهي شركة مسجلة لأغراض القيمة المضافة في المملكة، حيث تقوم بشراء اشتراك سنوي من الشركة (أ) لاستخدام موظفيها لأغراض العمل.

في هذه الحالة، يكون مكان توريد الخدمات في مملكة البحرين حيث مكان إقامة العميل الخاضع للقيمة المضافة (أي الشركة (ب)). بناءً عليه، يجب على الشركة (ب) احتساب القيمة المضافة عند شراء هذه الخدمة في مملكة البحرين وفقًا لآلية الاحتساب العكسي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركة (ب) خصم القيمة المضافة التي تم احتسابها من خلال آلية الاحتساب العكسي إذا كانت تتعلق بنشاطها الاقتصادي.

ب. العملاء أشخاص غير مسجلين في مملكة البحرين

تخضع الخدمات الإلكترونية التي تتم من قبل مورد غير مقيم إلى شخص غير مسجل ويتم استخدامها والانتفاع بها في مملكة البحرين للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية، إلا إذا كانت التوريدات معفية أو خاضعة للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة وذلك حسب ما ورد في القانون ولأحكامه التنفيذية.

يجب على الشخص غير المقيم الذي يقوم بتوريدات خاضعة للقيمة المضافة في مملكة البحرين، التسجيل لأغراض القيمة المضافة في المملكة بمجرد أن يبدأ بعمل توريدات خاضعة للقيمة المضافة في المملكة إذا لم يكن أي شخص آخر مسؤولاً عن احتساب القيمة المضافة المستحقة على هذه التوريدات.

يجب على الشخص غير المقيم أن يتقدم بطلب التسجيل للقيمة المضافة لدى الجهاز الوطني للإيرادات خلال 30 يوماً من تاريخ أول توريد خاضع للقيمة المضافة يكون فيه ملزماً بسداد القيمة المضافة عنه في مملكة البحرين، حيث أن التأخير في تقديم طلب التسجيل قد يترتب عليه فرض الغرامات المنصوص عليها في القانون.

للحصول على المزيد من التفاصيل حول التسجيل الإلزامي لغير المقيمين، يرجى الاطلاع على قسم "التسجيل الإلزامي للقيمة المضافة" ضمن قسم "الأشخاص الخاضعين للقيمة المضافة والتسجيل للقيمة المضافة" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

مثال

أسست الشركة (أ) في المملكة المتحدة وتقوم ببيع اشتراكات في مجلة الأزياء الخاصة بها عبر الإنترنت. جميع عملائها في مملكة البحرين هم أفراد غير مسجلين لأغراض القيمة المضافة في المملكة. في هذه الحالة، يكون مكان التوريد في مملكة البحرين حيث أن الاستخدام الفعلي والانتفاع بالخدمة في المملكة. نظراً لأنه لن يكون هناك أي شخص آخر ملزماً باحتساب القيمة المضافة المستحقة على هذه التوريدات، يجب على الشركة (أ) التسجيل لأغراض القيمة المضافة في مملكة البحرين، بحيث يتم احتساب القيمة المضافة على توريد الخدمات للعملاء غير المسجلين إذا تم استخدام هذه الخدمات والانتفاع بها في مملكة البحرين وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ التسجيل.

6.6 خدمات التعليم عبر الإنترنت

عندما تدرج خدمات التعليم عبر الإنترنت ضمن تعريف الخدمات الإلكترونية، تطبق عندها قواعد مكان التوريد المذكورة في القسم 6.4 من هذا الدليل.

لكي تعتبر خدمات التعليم عبر الإنترنت خدمات إلكترونية لأغراض القيمة المضافة، يجب أن تقدم عبر الإنترنت أو منصة إلكترونية تعمل بطريقة آلية مع تدخل بشري محدود ويكون من المستحيل إكمالها دون استخدام تكنولوجيا المعلومات. بالتالي، لن يشمل ذلك خدمات التعليم التي يتم توفيرها عن بُعد للطلاب حيث يوجد تفاعل مباشر بين مقدم الخدمة والطلاب، على سبيل المثال، محاضرات عبر الفيديو أو البث المباشر للدروس من خلال موقع إلكتروني أو تطبيق هاتف.

تخضع خدمات التعليم عبر الإنترنت للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة إذا تم استيفاء الشروط المؤهلة لتطبيق نسبة الصفر بالمئة على خدمات التعليم، أي أن خدمات التعليم عبر الإنترنت هي:

- خدمات التعليم المقدمة في دور الحضنة ومرحلة ما قبل التعليم الأساسي والتعليم الأساسي والثانوي والعالي

- المؤسسة التعليمية مرخصة من قبل الجهة المختصة في مملكة البحرين، و
 - يتم تقديم الخدمات مباشرة إلى طالب التحق بهذه المؤسسة في مملكة البحرين.
- في حالة عدم استيفاء الشروط المؤهلة لتطبيق نسبة الصفر بالمئة، عندها تخضع خدمات التعليم عبر الإنترنت للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية إذا كان مكان التوريد في مملكة البحرين.
- للحصول على المزيد من التفاصيل حول الشروط المؤهلة لتطبيق نسبة الصفر بالمئة على خدمات التعليم، يرجى الاطلاع على قسم "خدمات التعليم" ضمن قسم "معاملة القيمة المضافة في مملكة البحرين" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

مثال 1

الشركة (أ) هي مورد غير مقيم في مملكة البحرين وتقوم بتقديم عددًا من الدورات التعليمية عبر الإنترنت لعملاء غير مسجلين لأغراض القيمة المضافة في المملكة. هذه الدورات التعليمية مسجلة مسبقًا ومتاحة للطلاب لمشاهدتها في أي وقت حيث لا يوجد أي تفاعل مع المحاضر أو مقدم الدورات في وقت المشاهدة.

في هذه الحالة، تعتبر الخدمات الإلكترونية حيث يتم توفيرها من خلال منصة إلكترونية مع تدخل بشري محدود. بناءً عليه، يتم تحديد مكان التوريد في مكان استخدام الخدمة والانتفاع بها. ونظرًا لأن العملاء أشخاص غير مسجلين لأغراض القيمة المضافة في مملكة البحرين ويستخدمون الخدمات ويتفجعون بها في المملكة، يكون مكان التوريد في مملكة البحرين.

في حال كانت الشركة (أ) غير مرخصة من قبل الجهات المختصة في مملكة البحرين لتقديم خدمات تعليمية، عندها تخضع الدورات التعليمية عبر الإنترنت للقيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

لا يوجد حد أدنى لتسجيل المورد غير المقيم لأغراض القيمة المضافة. بالتالي، على الشركة (أ) التقدم بطلب التسجيل لأغراض القيمة المضافة لدى الجهاز الوطني للإيرادات خلال 30 يومًا من أول توريد لها في مملكة البحرين تكون فيه ملزمة بسداد القيمة المضافة المستحقة عنه.

مثال 2

نظرًا للمثال السابق، في حال أصبحت الشركة (أ) مرخصة من قبل الجهات المختصة في مملكة البحرين، عندها تخضع الخدمات لأحكام تطبيق نسبة الصفر بالمئة على خدمات التعليم.

وبما أن الشركة (أ) مورد غير مقيم، ولا يوجد حد أدنى للتسجيل، على الشركة (أ) التقدم بطلب التسجيل لأغراض القيمة المضافة لدى الجهاز الوطني للإيرادات خلال 30 يومًا من أول توريد لها في مملكة البحرين تكون فيه ملزمة بسداد القيمة المضافة المستحقة عنه.

إذا كانت الشركة (أ) تقوم فقط بتوريدات خاضعة للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة، فيمكنها تقديم طلب إلى الجهاز الوطني للإيرادات للحصول على استثناء من التسجيل لأغراض القيمة المضافة.

6.7 تاريخ استحقاق القيمة المضافة

ما أهمية تاريخ استحقاق القيمة المضافة

يعد تاريخ استحقاق القيمة المضافة مهمًا لضمان احتساب القيمة المضافة بشكل صحيح في الفترة الصحيحة وإصدار فواتير القيمة المضافة خلال الأطر الزمنية المحددة في قانون القيمة المضافة.

كيف يتم تحديد تاريخ استحقاق القيمة المضافة

يعتمد تاريخ استحقاق القيمة المضافة لتوريد الخدمات الإلكترونية على ما إذا كانت الخدمات تُعامل كتوريد لمرة واحدة أو توريد مستمر. للحصول على المزيد من المعلومات حول المبادئ المتعلقة بالتوريدات لمرة واحدة والتوريدات المستمرة، يرجى الاطلاع على قسم "القواعد الخاصة بتاريخ استحقاق القيمة المضافة" ضمن قسم "قيمة التوريد وتاريخ استحقاق القيمة المضافة" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

6.7.1. تاريخ استحقاق القيمة المضافة لتوريد الخدمات الإلكترونية لمرة واحدة

يتم تحديد تاريخ استحقاق القيمة المضافة لتوريد الخدمات الإلكترونية لمرة واحدة وفقاً لقواعد تاريخ استحقاق القيمة المضافة في الفقرة (أ) من المادة (12) من قانون القيمة المضافة، أي في السابق مما يلي:

أ. استلام المبلغ

ب. الانتهاء من تقديم الخدمات

ج. إصدار فاتورة القيمة المضافة

مثال
يقوم الشركة (أ) بتوريد صلاحية الدخول لمشاهدة الأفلام عبر الإنترنت. بتاريخ 15 يناير 2019، قام محمد بسداد رسوم خدمة لمشاهدة فيلم محدد لمرة واحدة خلال نفس اليوم. قامت الشركة (أ) باستلام المبلغ في 15 يناير 2019 وأصدرت فاتورة القيمة المضافة بتاريخ 16 يناير 2019. في هذه الحالة، يكون تاريخ استحقاق القيمة المضافة هو 15 يناير 2019، وهو التاريخ الذي تم فيه استلام المبلغ وتاريخ الانتهاء من تقديم الخدمات.

6.7.2. تاريخ استحقاق القيمة المضافة للتوريد المستمر للخدمات الإلكترونية

تتطلب العديد من الخدمات الإلكترونية أن يقوم العملاء بالاشتراك في خدمة لفترة زمنية محددة وقد تشمل دفعات دورية (على سبيل المثال، على أساس شهري)، حيث تفي هذه التوريدات بشروط التوريد المستمر للخدمات لأغراض القيمة المضافة.

يكون تاريخ استحقاق القيمة المضافة للخدمات الإلكترونية التي تعد توريدات مستمرة لأغراض القيمة المضافة في التاريخ السابق مما يلي:

أ. تاريخ إصدار فاتورة القيمة المضافة أو أي مستند مماثل

ب. تاريخ استحقاق سداد المبلغ المحدد في فاتورة القيمة المضافة

ج. تاريخ استلام المبلغ

عند انقضاء اثني عشر شهراً من بداية العقد أو من تاريخ استحقاق القيمة المضافة السابق (كما هو مذكور أعلاه)، سوف يتم اعتبار تاريخ استحقاق القيمة المضافة بعد انقضاء فترة الاثني عشر شهراً.

للحصول على المزيد من التفاصيل حول التوريدات المستمرة، يرجى الاطلاع على قسم "القواعد الخاصة بتاريخ استحقاق القيمة المضافة" ضمن قسم "قيمة التوريد وتاريخ استحقاق القيمة المضافة" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

مثال
<p>توفر الشركة (أ) اشتراكات سنوية للعملاء لمنحهم صلاحية الدخول لمشاهدة عدد كبير من الأفلام والبرامج التلفزيونية من خلال استخدام تطبيق الشركة. جميع عملاء الشركة في مملكة البحرين هم أشخاص غير مسجلين لأغراض القيمة المضافة ويتم دفع الاشتراك شهرياً. في ال 15 من كل شهر يتم آلياً خصم قيمة الاشتراك من حساب العميل المصرفي ويتم استلام المبلغ في نفس اليوم من قبل الشركة (أ). تقوم الشركة بإصدار فاتورة القيمة المضافة وارسالها للعميل في ال 17 من كل شهر عبر البريد الإلكتروني. وحيث أن هذه الخدمات تعد توريد مستمر لخدمات إلكترونية، فإن تاريخ استحقاق القيمة المضافة هو الخامس عشر من الشهر (أي تاريخ استلام المبلغ).</p>

6.7.3 أحكام انتقالية

عندما يمتد توريد الخدمات الإلكترونية إلى ما بعد تاريخ نفاذ تطبيق القيمة المضافة (أي 1 يناير 2019)، يجب على الشخص الخاضع للقيمة المضافة تحديد قيمة التوريد من تاريخ 1 يناير 2019 واحتساب القيمة المضافة (إذا تطلب الأمر) وإصدار فاتورة القيمة المضافة عن هذا التوريد.

للحصول على المزيد من التفاصيل حول الأحكام الانتقالية، يرجى الاطلاع على قسم "الأحكام الانتقالية" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

مثال
<p>تقوم الشركة (أ) وهي شخص خاضع للقيمة المضافة بتوريد خدمات البرامج للعملاء في مملكة البحرين. ضمن العقود الحالية، يقوم العملاء بالتوقيع على عقد سنوي يتيح لهم استخدام البرنامج مقابل رسوم اشتراك سنوية تسدد في بداية كل عام. تم توقيع عقد بين الشركة (أ) مع أحد العملاء بتاريخ 1 سبتمبر 2018، يتعلق العقد بتقديم خدمات البرامج للفترة من تاريخ 1 سبتمبر 2018 وحتى تاريخ 31 أغسطس 2019. في هذه الحالة، يعد تقديم خدمات البرامج توريد مستمر للخدمات الإلكترونية، بحيث تستحق القيمة المضافة على الخدمات المقدمة بعد تاريخ نفاذ تطبيق القيمة المضافة (أي 1 يناير 2019). بالتالي، على الشركة (أ) احتساب القيمة المضافة بالنسبة الأساسية على الجزء من المقابل الذي تم استلامه فيما يتعلق بالثمانية أشهر بعد 1 يناير 2019.</p>

6.8 توريد واحد وتوريدات متعددة

إذا قام المورد بتوريد يتضمن عدة مكونات (على سبيل المثال، سلع وخدمة)، على المورد تقييم ما إذا كان التوريد عبارة عن توريد واحد مركب أو توريدات متعددة منفصلة.

عندما يشمل التوريد مكون يصنف كخدمة إلكترونية، يجب عندها النظر في القواعد المنصوص عليها في قسم "توريد واحد مركب أو توريدات متعددة منفصلة" ضمن قسم "معاملة القيمة المضافة في مملكة البحرين" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة لتحديد ما إذا كان التوريد هو توريد واحد مركب أو توريدات متعددة منفصلة.

مثال 1

قام عمر بتوقيع عقد لمجلة شهرية ترسل إليه شهرياً من المملكة المتحدة إلى مملكة البحرين. كجزء من عملية التوريد يتمكن عمر من الحصول على النسخة الإلكترونية للمجلة على الموقع الإلكتروني للشركة بنفس الاشتراك وبدون رسوم على الخدمات الإضافية المقدمة.

في هذه الحالة، يعد التوريد بمثابة توريد واحد مركب لشراء المجلة والخدمات الإلكترونية (أي الوصول للمجلة الإلكترونية المتاحة على الموقع)، وبالتالي، يتم تحديد معاملة القيمة المضافة بناءً على معاملة التوريد الأساسي والذي يتمثل في شراء المجلة.

مثال 2

تبعاً للمثال السابق، يقوم عمر باستلام المجلة الورقية والحصول على النسخة الإلكترونية شهرياً.

يقوم عمر بدفع مبلغ إضافي للحصول على النسخة الإلكترونية.

في هذه الحالة، تعد الخدمات الإلكترونية (أي الحصول على النسخة الإلكترونية) بمثابة توريد منفصل للخدمات الإلكترونية، وبالتالي، يجب النظر في قواعد مكان التوريد ومعاملة القيمة المضافة لهذه الخدمات بشكل منفصل.

7. التوريدات من خلال وكيل أو وسيط

لم يتم تعريف مصطلح "الوكيل" في تشريعات القيمة المضافة. من منظور تجاري، الوكيل هو الشخص الذي يتصرف نيابةً عن شخص آخر (على سبيل المثال، مورد أو عميل) فيما يتعلق بتوريد معين.

7.1. التوريدات من خلال وكيل

للحصول على المزيد من التفاصيل حول الوكيل الظاهر أو الوكيل غير الظاهر، يرجى الاطلاع على الملحق "ب" من الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

7.1.1. الوكيل الظاهر

الوكيل الظاهر هو وكيل يتصرف باسم ولحساب شخص آخر، بحيث أن الأطراف التي تقوم بالشراء والبيع تعرف هوية بعضهما البعض وتتعاقد مباشرةً فيما بينها فيما يتعلق بالتوريد، في حين أن الوكيل الظاهر يقوم بتسهيل عملية التعاقد أو التوريد.

هناك معاملتان منفصلتان لأغراض القيمة المضافة:

- توريد سلع أو خدمات مباشرةً بين الطرف البائع والطرف المشتري؛ و
- توريد خدمات وكالة أو وساطة بين الوكيل الظاهر وبين موكله (أي البائع أو المشتري).

مثال

تعمل الشركة (أ) في مجال توريد تراخيص البرامج وتتطلع إلى زيادة مبيعاتها في مملكة البحرين. للمساعدة في هذا الأمر، قامت الشركة (أ) بتعيين وكيل لتسويق البرامج والبحث في السوق واستقطاب عملاء جدد نيابةً عن الشركة، حيث يقوم الوكيل بالبحث عن مشتري محتمل يريد شراء ترخيص البرنامج من الشركة (أ).

يتم التواصل مباشرةً بين الشركة (أ) والعميل ويقوم الوكيل بإصدار فاتورة القيمة المضافة عن خدماته للشركة (أ).

في هذه الحالة، يتصرف الوكيل الظاهر باسم ولحساب الشركة (أ). إذا كان الوكيل شخصًا خاضعًا للقيمة المضافة، فيجب النظر في معاملة القيمة المضافة للخدمات التي يقدمها الوكيل للشركة (أ) في مملكة البحرين.

7.1.2. الوكيل الغير ظاهر

الوكيل الغير ظاهر هو وسيط يتصرف باسمه الخاص ولكن لحساب شخص آخر، أي أن الوكيل يتصرف باسمه ولكن لحساب الشخص الذي يورد السلع أو الخدمات أو الشخص الذي يتلقى فعليًا السلع أو الخدمات.

يقوم الوكيل الغير ظاهر بالوساطة بين الطرف المورد والطرف المتلقي، حيث لا يعرف كل منهما هوية الآخر ولا يتعاقدان مباشرةً فيما بينهما، ولكن يقوم الوكيل غير الظاهر بإبرام العقود باسمه الخاص مع المورد ومع المشتري كل على حده.

يعتبر الوكيل الغير ظاهر بمثابة الجهة الرئيسية في توريد السلع أو الخدمات إلى المشتري (أي ترتيب "الشراء والبيع"). هناك معاملتان منفصلتان لأغراض القيمة المضافة:

- توريد سلع أو خدمات من المورد الفعلي إلى الوكيل الغير ظاهر؛ و
- توريد نفس السلع أو الخدمات من الوكيل الغير ظاهر إلى العميل الفعلي.

مثال

باستخدام المثال السابق، إذا قرر الوكيل المتصرف باسم الشركة (أ) لاحقاً شراء ترخيص البرنامج من الشركة (أ) وبيعه للعملاء باسمه، في هذه الحالة يكون الوكيل بمثابة وكيل غير ظاهر. بالتالي فإن بيع ترخيص البرنامج سيتم مباشرة من الوكيل إلى العميل النهائي. في هذه الحالة، هناك توريد من الشركة (أ) إلى الوكيل ثم من الوكيل إلى العميل النهائي. يجب النظر في معاملة القيمة المضافة لكلا التوردين كل على حده.

7.2. الواجهات والبوابات الإلكترونية

غالبًا ما تستخدم البوابات الإلكترونية والواجهات للمعاملات في قطاع الاقتصاد الرقمي، ويشمل ذلك على سبيل المثال، المواقع الإلكترونية والتطبيقات والبرامج الإلكترونية. حيث تربط هذه المنصات بين المشتري والبائع، على سبيل المثال، من خلال توفير إمكانية للمشتري بتصفح منتجات متعددة من مصادر مختلفة وتصنيفها ضمن معايير معينة (السعر، الاستخدام، الألوان وغيرها). بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنصة تحديد شروط معينة لمشتريين مختلفين (على سبيل المثال، ترتيب تسليم السلع من خلال موزعيها، تعديل أسعار البيع وشروط وأحكام البيع)، وكذلك تحمل بعض المخاطر (على سبيل المثال، السماح باسترداد الأموال والاستبدال).

قد تعمل هذه المنصات كوكيل ظاهر أو وكيل غير ظاهر. في بعض الحالات تستخدم المنصات كأداة يتم من خلالها توريد السلع مقابل الحصول على عمولة، وفي هذه الحالات تعد المنصات وكيل ظاهر. وفي حالات أخرى، قد تكون هناك منصات تقوم بشراء السلع من مورديها وتبيع هذه السلع لاحقًا للعملاء، وفي هذه الحالات تعد المنصات وكيل غير ظاهر.

عادةً، تعمل هذه المنصات مباشرة كمورد للسلع أو الخدمات للعميل النهائي حيث يكون هناك اتفاقية منفصلة بين المنصة والمورد الأصلي.

هناك شروط إضافية عندما يكون المورد الأصلي غير مقيم. في مثل هذه الحالات يُنظر إلى المنصة على أنها وكيل غير ظاهر، إلا إذا:

- تم ذكر الشخص غير المقيم صراحةً كمورد للسلع أو الخدمات المباعة من خلال المنصة في الاتفاقية، وفي الفاتورة أو الإيصال الصادر لبيع السلع أو الخدمات؛ أو
- كان من غير الممكن للمنصة أن تفرض مبالغ على العميل مقابل السلع أو الخدمات التي يتم بيعها وليس لها أية حقوق في شروط وأحكام التوريد المقدم.

عندما تُعتبر المنصة وكيلًا غير ظاهر للمورد غير المقيم، عندها سوف تتم التوريدات الآتية:

- شراء السلع أو الخدمات من المورد غير المقيم (قد ينشأ عنه التزامات بالتسجيل لأغراض القيمة المضافة لغير المقيم إذا كانت المنصة غير مسجلة لأغراض القيمة المضافة)؛ و
- توريد محلي منفصل بواسطة المنصة للعميل النهائي للسلع أو الخدمات التي تم شراؤها عبر الإنترنت.

مثال

تقوم منصة إلكترونية ببيع الملابس والإكسسوارات في مملكة البحرين. تعمل المنصة الإلكترونية على توصيل السلع للعملاء واستلام الدفعات وتحديد شروط وأحكام البيع والأسعار وسياسة الاسترجاع. عند إجراء عملية البيع، تقوم المنصة الإلكترونية بتحويل المبلغ وإصدار فاتورة القيمة المضافة إلى العميل النهائي. لا يوجد أي اتصال أو تواصل بين العميل النهائي والمورد الأصلي للملابس والإكسسوارات، بحيث أن أي تعامل مع العملاء يتم من خلال المنصة الإلكترونية بما في ذلك الشكاوى واسترداد المبالغ للعملاء. في هذه الحالة، تعمل المنصة الإلكترونية كوكيل غير ظاهر، وبالتالي يجب النظر في معاملة القيمة المضافة لتوريداتها من السلع.

7.3 خصم مدخلات القيمة المضافة للوكلاء

تطبق قواعد خصم مدخلات القيمة المضافة العادية على التوريدات التي يقوم بها الوكلاء، كما هو موضح في قسم "خصم مدخلات القيمة المضافة" في الدليل الإرشادي العام للقيمة المضافة.

على وجه التحديد، يمكن للوكيل خصم مدخلات القيمة المضافة المتكبدة على التكاليف المتعلقة بالتوريدات التي يتلقاها فقط، ولا يمكنه خصم مدخلات القيمة المضافة المتكبدة على التكاليف التي يتلقاها نيابةً عن شخص آخر.

مثال

يقوم وكيل ظاهر خاضع للقيمة المضافة في مملكة البحرين بالتصرف باسم مورد أثاث غير مقيم. يقوم الوكيل بإيجاد عملاء محتملين لمورد في مملكة البحرين. وفي حال قام أحد العملاء المحتملين بالتعاقد لشراء أثاث معين، فإن عملية البيع تتم بين مورد الأثاث غير المقيم والعميل. يكون العميل غير المسجل لأغراض القيمة المضافة هو المستورد للسلع إلى مملكة البحرين وذلك بغض النظر عن سداد الوكيل للقيمة المضافة على استيراد الأثاث في وقت الاستيراد ودفع القيمة المضافة من قبل العميل للوكيل عند استلام الأثاث. لا يحق للوكيل خصم القيمة المضافة التي تكبدها عند الاستيراد لأنها لا تتعلق بنشاطه الاقتصادي (حيث تتعلق بسلع العميل).

8. طلب إصدار رأي توضيحي

يهدف قانون القيمة المضافة واللائحة التنفيذية والأدلة الإرشادية والإيضاحات العامة إلى تقديم تفسيرات بشأن آلية عمل القيمة المضافة في مملكة البحرين، إلا أنه قد تكون هناك بعض الحالات التي لا يزال فيها قدر من عدم الوضوح بشأن معاملة القيمة المضافة الصحيحة. في مثل هذه الحالات، يجوز للشخص الخاضع للقيمة المضافة (أو ممثله أو وكيله) التقدم بطلب إلى الجهاز الوطني للإيرادات للحصول على رأي توضيحي بشأن كيفية تفسير وتطبيق أحكام معينة من قانون القيمة المضافة في حال عدم وضوح ذلك. يجوز التقدم بطلب رأي توضيحي على أن يشمل الطلب على كامل الحقائق المتعلقة بالنشاط المحدد أو المعاملة المحددة التي ترغب من الجهاز النظر فيها.

ينصح الشخص الخاضع للقيمة المضافة بتطبيق قانون القيمة المضافة واللائحة التنفيذية بناءً على التفسيرات المتاحة لمعاملة القيمة المضافة، لحين إصدار الجهاز الوطني للإيرادات الرد على طلب الرأي التوضيحي.

سوف يقوم الجهاز الوطني للإيرادات بإصدار إرشادات لإجراءات طلب إصدار رأي توضيحي وتحديد الأطر الزمنية المتوقعة لتقديم الردود.

